# مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والخمسون

**الجلسة ٤٥٧٥**

الأربعاء، ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السير جريمي غرينستوك | (المملكة المتحدة) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد زايميسكي |
| | أيرلندا | السيد ريان |
| | بلغاريا | السيد تافروف |
| | الجمهورية العربية السورية | السيد مقداد |
| | سنغافورة | السيدة لي |
| | الصين | السيد جانغ ييشان |
| | غينيا | السيد كامارا |
| | فرنسا | السيد دوتريو |
| | الكاميرون | السيد نغوه نغوه |
| | كولومبيا | السيد أوكازيونيس |
| | المكسيك | السيدة آرسي دي جانيت |
| | موريشيوس | السيد كونجول |
| | النرويج | السيد براتسكار |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد ويليامسون |

## جدول الأعمال

الحالة في أنغولا



02-48267 (A)
*0248267*

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

**إقرار جدول الأعمال**

أُقر جدول الأعمال.

**الحالة في أنغولا**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصُّل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كيترو أوشيما، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسِّق الإغاثة الطارئة.

تقرر ذلك.

أدعو السيد أوشيما إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصُّل إليه في مشاوراته السابقة.

سيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السيد كيترو أوشيما، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسِّق الإغاثة الطارئة.

هل لي أن أذكِّر أعضاء المجلس بأن خلفية هذه الجلسة تتمحور حول تقرير الأمين العام في أعقاب البعثة المشتركة بين الوكالات التي أرسلت مؤخرا إلى أنغولا. وحيث أن هذا التقرير موقوف فإن المجلس قد أقر مؤخرا توصية الأمين العام ومؤداها أنه ينبغي التمديد لمكتب الأمم المتحدة في أنغولا لفترة شهر عند انتهاء مدته في ١٥ تموز/يوليه. ونتوقع أن تعمل الرئاسة الأمريكية للمجلس في شهر آب/أغسطس على الترتيب من أجل إجراء مناقشة كاملة للحالة في أنغولا في وقت مناسب من أجل موعد للتجديد لولاية جديدة.

ولكن بالنظر إلى إلحاحية الحالة الإنسانية شعر أعضاء المجلس أنه من المجدي أن يقدم السيد أوشيما إحاطة إعلامية، حيث كان السيد أوشيما قد قام بزيارة مؤخرا إلى أنغولا، وذلك دون الانتظار لمناقشة كاملة في الشهر المقبل. وقد تلطَّف السيد أوشيما بتخصيص الوقت في جدول مواعيد مزدحم. ولن يكون بوسعنا أن نحتجزه هنا أكثر من ساعة. وآمل بعد الانتهاء من عرضه الاستهلالي أن يكون هناك بعض الوقت لجلسة قصيرة من الأسئلة والأجوبة. وينبغي لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الكلام في هذا الصدد أن يبلغوا الأمانة العامة بذلك من الآن.

أعطي الكلمة للسيد أوشيما.

**السيد أوشيما** (تكلم بالانكليزية): أشكر مجلس الأمن على إتاحته لي الفرصة مرة أخرى لأقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن آخر تطورات الحالة الإنسانية في أنغولا. وقد عدت للتو من بعثة إلى أنغولا والجنوب الأفريقي. وزرت في الجنوب الأفريقي ثلاثة من عدة بلدان متضررة من أزمة المجاعة الماثلة - زمبابوي وملاوي وزامبيا. وسنقوم غدا، هنا في نيويورك، بتوجيه مناشدات وطنية لتقديم المساعدة الطارئة بالنيابة عن البلدان الستة المتضررة.

ورافقني خلال زيارتي مسؤولون كبار من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي. وتنقلنا معا لكي نتمكن من تكوين رؤية متكاملة للحالة - ليس من منظور إنساني فحسب، ولكن أيضا من منظور التعمير والتنمية. وشاركتْ في البعثة السيدة جوليا تافت، مديرة مكتب منع الأزمات والقيام بالإصلاح التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وإذا ما وافق الأعضاء، فإنها أيضا مستعدة للإجابة على الأسئلة اليوم.

وبعثتنا إلى أنغولا أعقبت البعثة السابقة العريضة القاعدة بقيادة السيد إبراهيم غمبري لتقييم دور وتشكيل وجود الأمم المتحدة في أنغولا في ضوء الحالة الجديدة والتشاور مع الحكومة في هذا الشأن.

وكان الهدف من بعثتي الإنسانية مزدوجا: أولا، لتقييم الحالة الإنسانية ميدانيا وبشكل مباشر، وضمان وجود التنسيق الفعال للمعونة، وثانيا، لمناقشة مجموعة من المسائل الرئيسية مع الحكومة، بما في ذلك مشاطرتها في تحمل الأعباء ووضع استراتيجيات لعودة الأشخاص المشردين داخليا وإعادة توطينهم، بما في ذلك مقاتلو يونيتا وأسرهم.

وبالإضافة إلى اجتماعاتنا في لواندا مع وزراء الحكومة الرئيسيين، والمجتمع المانح وشركاء المساعدة الإنسانية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية النشطة في الميدان، قمنا برحلة ميدانية لجمع المعلومات إلى مدينة كويتو في إقليم بيي وهي إحدى المناطق الأكثر تضررا في البلاد.

و استخلصت ثلاث نتائج رئيسية من مهمتي. أولا، إن أمام حكومة أنغولا، والأمم المتحدة وشركائها فرصة فريدة من نوعها لخلق شراكة جديدة لمواجهة الاحتياجات الإنسانية ومسائل إعادة البناء والتنمية. وتلك الفرصة ينبغي أن تغتنم، بجهد والتزام متجددين، ومن المهم وضع الإطار المناسب للشراكة.

ثانيا، تعمل الحكومة بجد لجعل الاتفاق المنصوص عليه في مذكرة التفاهم المؤرخة ٤ نيسان/أبريل ساري المفعول. وهي تتطلع إلى المستقبل وتخطط بالفعل لإعادة التأهيل وإعادة البناء؛ وتبدو مستعدة لزيادة حصة الإنفاق على القطاع الاجتماعي. وحتى يصبح هذا حقيقة، أعتقد أنه يجب أن يكمله دعم كبير من المانحين.

ثالثا، سيتعين على المجتمع الإنساني أن يواصل تدخله لإنقاذ حياة الجماهير على المدى القصير. وعلى وجه الخصوص تتحول استراتيجيات العودة وإعادة التوطين للمشردين - بخاصة مقاتلي يونيتا وأسرهم - بسرعة إلى تحد كبير. ومساعدة المشردين على العودة إلى ديارهم واستئناف حياة مثمرة ستكون هامة إلى حد كبير في تعزيز السلم. ولكي نقوم بتلك الأنشطة فورا، نحن بحاجة إلى زيادة دعم المانحين زيادة كبيرة.

لقد تغيرت الحالة في أنغولا بشكل كبير منذ المرة الأخيرة التي قدمت فيها إحاطتي الإعلامية إلى المجلس، في شباط/فبراير. فوقف إطلاق النار الناتج عن مذكرة التفاهم لا يزال قائما؛ وتبدو عملية السلام غير قابلة للانتكاس. ويستحق شعب أنغولا الثناء على هذا الإنجاز الهام جدا. وكانت للتحسينات المترتبة على ذلك في وصول المساعدة الإنسانية إلى أجزاء عديدة في الداخل ذات نتائج إيجابية هامة بالنسبة للسكان.

ومع ذلك، فإن الحالة الإنسانية في أجزاء عديدة من البلاد لا تزال قاتمة. وتتطلب الاحتياجات الكثيرة لقطاعات كبيرة من السكان - ومن بينها الغذاء، والمياه، والمأوى والرعاية الصحية - استجابة كبيرة وعاجلة. وبالرغم من التطورات الإيجابية الشاملة، فإن الناس الأكثر تأثرا بالحرب لا يزالون ينتظرون عائدا هاما من عائدات السلام.

عندما وقعت مذكرة التفاهم في أوائل نيسان/أبريل، كان حوالي ١,٩ فردا من الفئات الضعيفة يتلقون مساعدة من المجتمع الدولي. وبمجرد أن سمحت الظروف، بعد التوقيع على مذكرة التفاهم، قامت وكالات الأمم المتحدة والشركاء الحكوميون والشركاء من المنظمات غير الحكومية على الفور بتقييم سريع للاحتياجات في المناطق التي لم يكن من الممكن الوصول إليها من قبل، وعلى وجه الخصوص في المناطق التي أنشئت حديثا لاستقبال الأسر. وأسفرت تلك التقييمات السريعة عن تحديد مليون فرد إضافي تقريبا

محتاجين للمساعدة الطارئة ـ أي، حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ فرد في المناطق التي أمكن الوصول إليها حديثا، بالإضافة إلى ما يقدر بـ ٢٢٠ ٠٠٠ من أفراد أسر مقاتلي يونيتا السابقين، المتجمعين في ٣١ منطقة من مناطق تجميع الأسر البالغ عددها ٣٥ منطقة. أي، بعبارة أخرى، تستهدف الأمم المتحدة وشركاؤها الآن مساعدة حوالي ٣ ملايين نسمة ـ أي حوالي ربع سكان أنغولا جميعا ـ يعيشون في ظروف بائسة.

وعملية الإغاثة الإنسانية الجارية في أنغولا واحدة من أكبر العمليات في العالم، حيث تشارك في هذا الجهد أكثر من ٤٠٠ منظمة من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية . ولا بد لي من أن أذكر أنني تأثرت تأثرا بالغا بالجهود التي لا تكل التي يبذلها المجتمع الإنساني في أنغولا استجابة لحجم الحالات الموجودة والتي استجدت على حد سواء. وتلك الجهود جديرة بالثناء حقا. وفي الوقت نفسه، كان واضحا جدا لي أنها طال أمدها أكثر من اللازم بشكل مؤلم وأنها غير ممولة تمويلا كافيا بشكل خطير. والتمويل من أجل الغذاء والرعاية الصحية، والمياه، والإصحاح والدعم الزراعي مطلوب بشكل عاجل. وقد طلب نداء الأمم المتحدة الموحد من أجل أنغولا لعام ٢٠٠٢ توفير ٢٣٣ مليون دولار. وقد منحت حتى اليوم، ٨١ مليون دولار فقط ـ أي ٣٥ في المائة من الأموال المطلوبة. ولذلك فإن التمويل دون المستوى المطلوب، هو العقبة الكبرى الآن أمام العمل الإنساني.

وإذا نظرنا إلى الأمام لوجدنا أن التحدي الأكبر الذي سيواجهه المجتمع الإنساني هو عودة وإعادة توطين المشردين. ووفقا لبيانات الحكومة، يبلغ عدد السكان المشردين ٤ ملايين فرد – أي ثلث السكان. وقد جعلت الحكومة العودة وإعادة التوطين أولوية كبرى. ووفقا لخطة الحكومة، هناك حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ فرد من الممكن إعادة توطينهم بنهاية العام.وعندما زرت مخيمات للمشردين في مدينة كويتو، علمت أن بعض الناس كانوا يستعدون لمغادرة المخيم فعلا والعودة بإرادتهم الذاتية إلى مناطقهم الأصلية. وتعمل المنظمات الإنسانية، على سبيل الأولوية، مع سلطات الأقاليم لوضع خطط لتيسير العودة وإعادة التوطين قبل موسم الزراعة القادم، في أواسط آب/أغسطس. وهذا من الضروري دعمه دعما نشطا لأسباب واضحة.

ولا بد لي أن أذكر المجلس بأنه من الضروري أن تحدث العودة وإعادة التوطين وفقا لمبدأ العودة الطوعية ـ على النقيض من مبدأ العودة القسرية – مع الاهتمام التام باحتياجات الحماية. وفي هذا الشأن، لعل المجلس يذكر أن أنغولا في الوقت الحاضر هي البلد الرائد في العالم الذي ضمن تشريعه الوطني المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمشردين التي وضعها ممثل الأمين العام المعني بالمشردين، السيد فرانسيس دينغ. وهذا جدير بالثناء. وتعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الحكومة لضمان أن توضع تلك القواعد موضع التنفيذ العملي على المستوى الإقليمي وأيضا على المستوى الوطني.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أيضا أن الأعمال المتعلقة بالألغام ستؤدي دورا كبيرا في تيسير العودة وإعادة التوطين الآمنتين. ولا يزال وصول المساعدة الإنسانية معوقا بسبب انتشار الألغام على نطاق واسع. ويجب على الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي، أن تأخذ زمام المبادرة وأن تضاعف جهودها فيما يتعلق بأنشطة إزالة الألغام. وهنا، أود أن أذكر أن حكومة أنغولا صدقت مؤخرا على اتفاقية أوتاوا الخاصة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد، التي تعد خطوة في الاتجاه الصحيح ينبغي تهنئة الحكومة عليها.

وأود أن أؤكد أن حالة مقاتلي يونيتا السابقين وأعضاء أسرهم المتجمعين حاليا في مناطق الإيواء ومناطق استقبال الأسر تتطلب الاهتمام الأولي، لأسباب واضحة.

إنهم يتلقون حاليا مساعدة طارئة من الحكومة، ومن وكالات الأمم المتحدة ومن المنظمات غير الحكومية، لكن ذلك ليس كافيا. ومن الضروري بذل جهد متزايد في ذلك القطاع بشكل عاجل. وعلاوة على ذلك، ستنتقل بعد ٢٠ تموز/يوليه، المسؤولية عن هذه المجالات من السلطات العسكرية إلى لجنة إعادة الاندماج الوطني. وتبقى بعد هذا معرفة ما إذا كانت اللجنة لديها الموارد والقدرة اللازمتين لمواجهة التحدي. وتلك الحالة ستتطلب المراقبة بعناية.

وكما ذكرت من قبل، كان أحد أهداف مهمتي مناقشة الحكومة بشأن الطرق التي يمكننا بها تحسين علاقات عملنا في ضوء الحالة الجديدة. وفي مناقشاتنا، أكدت الحكومة أنها تتحمل المسؤولية الأولية عن توفير المساعدة والحماية لشعبها. لكن، من الواضح أن المشاكل والمهام التي تواجه الحكومة ذات طابع غالب، وأوضحت الحكومة أنها ستطلب المساعدة من الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي للوفاء بالمهام والمسؤوليات البالغة الأهمية التي تواجهها. وفي الوقت نفسه، نحن نتكلم عن بلد غني بما حبى به من نفط وموارد طبيعية أخري. ويتوقع المجتمع الدولي أن تكون الحكومة قادرة علي تحمل جزء أكبر من عبء تلبية احتياجات شعبها.

وفضلا عن ذلك، الآن وقد وضعت الحرب أوزارها، نجد أن شعب أنغولا جدير بجني فوائد السلام. ومن المتوقع أن يحدث ذلك من داخل البلد، حيث تتوفر لديه الوسائل التي تمكنه من ذلك، حتى وإن كان ينبغي للمجتمع الدولي أن يكمل جهود الحكومة. وبالمستطاع تحويل الوضع الراهن إلى فرصة، ولا بد من ذلك. وسيحدث ذلك عندما تنشئ الأمم المتحدة والحكومة شراكة جديدة ومنصفة في مجال المساعدة الإنسانية والإنمائية. ومن المتوقع أن تقوم هذه الشراكة على أساس مفهومي الاشتراك في تحمل الأعباء والشفافية.

ويحدونا الأمل في أن تزيد الحكومة جهودها للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها بالفعل، فضلا عن الالتزامات الجديدة التي نتوقع التعهد بها. وأعرب مانحون كثيرون عن قلقهم وأكدوا علي ضرورة المشاركة في تحمل الأعباء والشفافية وتنفيذ تلك الالتزامات. وقد قمت بإثارة هذه القضايا مع الحكومة. وأثق في أنها لن تدخر جهدا لتلبية هذه التوقعات.

وإضافة إلي ذلك، هناك عدد من الخطوات التي يمكن أن تتخذها الحكومة لتسهيل الأنشطة الإنسانية الجارية حاليا. وتشمل إدخال إصلاحات في البنية التحتية من طرق وجسور كي يتسني إيصال المساعدات عن طريق البر بتكاليف أقل؛ وتخليص السلع الإنسانية من الجمارك بسرعة؛ وتبسيط متطلبات تأشيرات دخول الموظفين الدوليين العاملين في مجال الشؤون الإنسانية. وقد أثرت هذه القضايا مع الحكومة وأحثها علي أن توليها عناية فورية.

وفي ضوء الظروف المتغيرة والاحتياجات الإضافية التي نشأت، حسبما ذكرت، ثمة حاجة إلى تنقيح النداء الموحد من أجل أنغولا طلبا لدعم المانحين الدوليين. وقدمت بالفعل إحاطة إعلامية لمجتمع المانحين في جنيف وهنا في نيويورك. وفي نفس الوقت، يعمل في أنغولا الفريق القطري التابع للأمم المتحدة مع الحكومة، ومع المانحين والمنظمات غير الحكومية علي تحديد احتياجات التمويل الإضافية المطلوبة لتلبية الاحتياجات المتزايدة، بهدف تنقيح النداء الموحد، الذي ينبغي أن يكون جاهزا للبدء فيه في نهاية هذا الشهر. وأطلب من أعضاء المجلس ومن الدول الأعضاء الأخرى أن يقدموا دعمهم بسخاء لهذا النداء الجديد من أجل أنغولا.

وبالرغم من التحديات الهائلة خلال السنوات الأخيرة، أنقذ الجهد الإنساني في أنغولا حياة أشخاص

كثيرين في خضم المآسي. وأعتقد أن لدينا الآن ما نستطيع أن نبني عليه. والأهم من ذلك أنه لا بد لنا أن نشيد بشعب أنغولا، الذي أظهر قدرا من الصمود علي نحو يصعب تصديقه وهو الآن علي استعداد لبناء حياة جديدة. وتقتضي تلبية احتياجات المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ في أنغولا أن تبذل الأمم المتحدة، وشركاؤها، والحكومات المانحة، وحكومة أنغولا جهودا متضافرة. وآمل، أن يتمكن المجتمع الدولي، بفضل هذه الجهود، من مساعدة شعب أنغولا في توطيد السلام والمصالحة اللذين حققهما بصعوبة، ومساعدته علي تهيئة أوضاع طبيعية، تفضي إلي تحقيق المصالحة والتنمية في البلد.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر بحرارة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ علي إحاطته الإعلامية وعلي صحائف الحقائق والتفاصيل الأخرى الخطية التي عممها علينا.

وأبلغ أعضاء المجلس، إذا ما تساءلوا، بأننا لم نتلق أي طلبات من وفد أنغولا لحضور جلسة المجلس في هذا الصباح. هل لي أن أسال عما إذا كان هناك ممثل لأنغولا يجلس إلي جانب قاعة المجلس؟ أرى ممثلا لهذا الوفد هنا.

الكلمة متاحة الآن لمن يريد أن يقدم تعليقات موجزة أو يطرح أسئلة.

**السيد براتسكار** (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد أوشيما علي إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية.

تثني النرويج علي حكومة أنغولا لاتخاذها بعض الخطوات الإيجابية لتلبية الاحتياجات الإنسانية للبلد بعد توقيع مذكرة التفاهم. وفضلا عن ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله، ولا بد أن تتحمل الحكومة قدرا متزايدا من المسؤولية والقيادة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة لسكانها. وقبل كل شيء، لا بد أن تقوم الحكومة بدور قيادي بصدد الإعداد لعملية العودة وإعادة التوطين وهي عملية كبيرة، وذلك بإيلاء الأولوية للتعمير والبنية الأساسية مثل الطرق، ومهابط الطائرات، والجسور.

وحسبما استمعنا إلى ما قاله السيد أوشيما، تواجه أنغولا تحديات جسيمة بصدد إزالة الألغام. وتشيد حكومتي بحكومة أنغولا لاتخاذها قرارا بالمصادقة علي معاهدة الألغام الأرضية وتحث السلطات علي إيجاد حل للصعوبات المؤسسية القائمة حاليا وعلي تقديم موارد لبرامج إزالة الألغام من أرجاء البلد. وفضلا عن ذلك، لا بد من حث الوكالات العاملة في أنغولا علي إدماج أنشطتها لإزالة الألغام في برامج المعونة الشاملة. وهذه، قبل كل شيء، وسيلة هامة للإعداد لعودة عدد كبير من اللاجئين والمشردين داخليا.

وتعرب النرويج عن إعجابها بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة حاليا، ولا سيما بالدور الذي يقوم به مكتب منسق الشؤون الإنسانية بصفته منسقا للشؤون الإنسانية. ونشجع هذا المكتب كما نشجع الوكالات الأخرى علي مواصلة العمل من أجل تحسين الشفافية والحوار مع الحكومة فيما يتعلق بأنشطة الإغاثة الإنسانية.

واسمحوا لي أن أؤكد أيضا علي ضرورة تقديم تمويل عاجل ومساعدة إنسانية عاجلة للتصدي للحالة الطارئة التي تؤثر على كثير من مناطق الإيواء والمواقع الجديدة التي تم الوصول إليها. وأسأل السيد أوشيما هل ما زالت هناك مشكلة بشأن مواقع لا يمكن الوصول إليها لتقديم المساعدة؟

ونحن من جانبنا، استجبنا للأزمة الإنسانية بتقديم تمويل تكميلي من خلال اليونيسيف ومنسقي الشؤون الإنسانية في مناطق الإيواء. وسنقدم المزيد من المنح حالما يعرض النداء الموحد.

وننتظر بشغف مناقشة التقرير التالي للأمين العام الذي سيتضمن توصيات بشأن ولاية عملية الأمم المتحدة في

أنغولا. وفي الوقت نفسه نشجع حكومة أنغولا واليونيتا علي مواصلة تنفيذ خطة السلام بطريقة تهدف إلي توطيد بيئة تتسم بالاستقرار والسلام، وتهيئ من ثم أوضاعا تفضي إلي تحقيق المصالحة الوطنية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأجل الطويل.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): لدينا عدد من المتكلمين. أرجو أن تحاولوا الإدلاء بمداخلاتكم في فترة لا تتجاوز ثلاث دقائق.

**السيد كونجول** (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أود أولا، وقبل كل شيء، أن أشكر السيد كترو أوشيما، وكيل الأمين العام علي إحاطته الإعلامية الممتازة التي قدمها هذا الصباح. لقد كانت مفيدة للغاية وشاملة تماما.

لقد وصلت الحالة في أنغولا إلى مرحلة حرجة جدا. وبعد توقيع مذكرة السلام، أوشك البلد علي البدء في برنامج التعمير. وفي الوقت نفسه، يواجه أيضا حالة إنسانية حادة نشأت بسبب عودة قوات اليونيتا، والمشردين داخليا واللاجئين. ويقينا، يحتاج البلد في هذه الحالة إلي أكبر قدر من المساعدات.

ونحن نوافق علي ملاحظات السيد أوشيما ومفادها أن المسؤولية الأساسية للعناية بالشعب تقع علي عاتق حكومة أنغولا. وإننا نوافق تماما علي ذلك. ولكن الحالة، وحسبما أشار هو نفسه، مربكة في هذه المرحلة. وهذا هو الوقت الذي يحتاج فيه البلد إلي بذل كل الجهود اللازمة من المجتمع الدولي لمواجهة تلك الحالة. ولهذا نعتقد بأن هناك حاجة إلي تعاون جد وثيق بين جميع المانحين وحكومة أنغولا لتعزيز قدرة الحكومة الأنغولية علي حل المشكلة التي تواجهها.

ومن الواضح أن الفرصة ستتاح لنا لمناقشة كافة المسائل الأخرى حين نتلقى تقرير الأمين العام. ونرى الآن أن ثمة مسائل يلزم التركيز عليها. وتتمثل إحدى هذه المسائل في ضرورة إلقاء نظرة على مشكلة عودة المشردين داخلياً واللاجئين وإعادة توطينهم. ونلاحظ أن هذه المسألة تمس زهاء ٤ ملايين نسمة، وهو ما يقارب ثلث عدد السكان في أنغولا.

وقد تكلم الوزير براتسكار عن الحاجة إلى إزالة الألغام. وأرى أنه سيتسنى لنا في أغلب الظن بحث تلك المشكلة حين نناقش تقرير السفير غامباري. فتطهير البلد من الألغام من الأهمية بمكان لتمكين اللاجئين والمشردين داخلياً من العودة إلى ممارسة مهامهم العادية.

ونرى أن من اللازم أيضاً أن تتاح للعاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية سبل الوصول إلى جميع المناطق دون إعاقة. وقد قرأنا بعض التقارير عن وجود مناطق معينة لم تكن سبل الوصول إليها متاحة بسبب سلوك بعض الناس. كما ألاحظ أن حكومة أنغولا قد قررت مؤخراً إعفاء أحد المحافظين من مهامه. ولا أعرف إمكانية أن يسلط السيد أوشيما بعض الضوء على ما إذا كان ذلك سيساعد على توفير سبل الوصول الضرورية للعاملين في تقديم المعونة الإنسانية إلى مناطق معينة. كما أن هناك المشكلة الكبرى المتعلقة بالهياكل الرئيسية، التي تحول دون وصول المعونة إلى من هم في أمس الاحتياج إليها، وهي عدم وجود مهابط للطائرات.

وبالرغم من أن لدى هذا البلد القدرة والقابلية لتقديم العون لشعبه، نرى أن الوقت قد حان لأن يبذل المجتمع الدولي جهداً خاصاً للغاية لمساعدته في محاولة حل هذه المشكلة الملحة لأن شعب أنغولا جدير بأن يتمتع بثمار السلام. ونخشى أننا إن لم نفعل ذلك هذه المرة، فقد تتدهور الحالة. ونتطلع بطبيعة الحال إلى التقرير الذي سيقدمه السفير

غامباري، ونرجو أن نتمكن من الاستمرار في مناقشة احتياجات أنغولا.

**السيد ريان** (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): نعرب في الواقع عن امتناننا الشديد للسيد أوشيما على إحاطته وعلى المواد الإعلامية التي زودنا بها. فقد انقضى ما يزيد على خمسة أشهر منذ ناقش المجلس الحالة الإنسانية في أنغولا. وبالنظر إلى التطورات الهامة التي استجدت، فقد جاء هذا الاستكمال لذلك في توقيت مناسب للغاية وهو جدير بأشد التقدير.

وقد سنحت للشعب الأنغولي الآن أفضل فرصة منذ عقود للبدء في عملية للانتقال إلى الأوضاع الطبيعية. بيد أن التطورات الجديدة تواجهنا بتحديات جديدة هائلة من النوع الذي شرحه السيد أوشيما بالتفصيل. وثمة احتياجات فورية لا بد من التصدي لها الآن، وأخرى تتطلب نهجاً أكثر تمعناً على فترة زمنية أطول. فمن الواضح أنه لا يمكن لاحتياجات السكان الغذائية والطبية العاجلة أن تنتظر ولا بد من معالجتها على الفور. ونثني على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من الوكالات التابعة للأمم المتحدة على العمل الذي تقوم به، بالتضافر مع دوائر المنظمات غير الحكومية، في هذا الصدد.

وستشكل إعادة توطين المشردين داخلياً عملية إنسانية هائلة. وغني عن القول أن هذه العملية يجب إتمامها برضا المشردين داخلياً أنفسهم. وسوف تشكل تحدياً إنسانياً هائلاً وتثير مسائل هامة فيما يتعلق بوضع حقوق امتلاك الأراضي.

ونشاطر السيد أوشيما ما يساوره من القلق بشأن حجم أعمال تطهير الألغام وأهميتها العاجلة. وفي هذا الصدد، نرحب ترحيباً شديداً بقرار حكومة أنغولا التصديق على اتفاقية أوتاوا.

وأنغولا هي ثانية أكبر البلدان المتلقية للتمويل المتعلق بالحالات الطارئة والإنسانية من أيرلندا وستظل تشكل إحدى الأولويات بالنسبة لنا. وقد أصبحت العملية الإنسانية في أنغولا الآن واحدة من أكبر العمليات في العالم. والحالة على أرض الواقع تتطلب ذلك. ومع هذا فإن الظروف الجديدة توحي بأن النهج المحدود الذي اتّبع على مدى السنوات الماضية يجب أن يتغير الآن. ويجب أن يتضافر المجتمع الدولي والحكومة على رسم أفضل الطرق للسير قدماً للأمام. وسيلقى تشديد السيد أوشيما على ضرورة تقاسم الأعباء تأييداً بين كثير من الجهات المانحة، ويحدونا أمل كبير في أن يلقاه من حكومة أنغولا.

وثمة عجز هائل من الوجهة الإنسانية في أنغولا لا يمكن سدّه بدون مساعدة من المجتمع الدولي. ومن المعقول أن يتوقع من الجهات المانحة الالتزام بتقديم مزيد من الدعم والعمل على الصعيد الإنساني إذا رأت دليلاً على أن قدراً متزايداً بدرجة كبيرة من إيرادات الدولة من الموارد الطبيعية يجري تحويله بشكل منهجي إلى برامج إعادة بناء أنغولا من أجل أهل أنغولا، الذين هم المالكون الطبيعيون لتلك الموارد. ونقترح أن لا يجري هذا من أجل رفاه الشعب فحسب، فهذا يشكل الأولوية العليا بجلاء ودون جدال، وإنما أيضاً لتوطيد ما يتبين من مشروعية مؤسسات أنغولا وهياكلها الحكومية. ونوصي حكومة أنغولا بهذه الرسالة من خلال ممثليها الموجودين هنا في قاعة المجلس اليوم.

وأود أن أوجه للسيد أوشيما سؤالين موجزين. بالنظر إلى أهمية الزراعة، التي سلط عليها الأضواء، هل لدى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فكرة عن مدى تغطية الأراضي الزراعية بالألغام ومن ثم عن حجم المشكلة التي نواجهها في إعادة الناس إلى الأرض ليبدأوا في عملية الزراعة ذات الأهمية العاجلة لضمان مخزونات الأغذية في المستقبل؟ وثانياً، أتساءل عما إذا كان بوسع السيد أوشيما أن يعطي

المجلس فكرة عن الإطار الزمني الذي سيتطلبه برنامج إعادة التوطين، بالنظر إلى الأعداد الهائلة المعنية وصور العجز السائد في الهياكل الأساسية والموارد في الوقت الراهن.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): طلب مندوب أنغولا الآن أن يشارك في هذه المناقشة. ووفقاً للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه الدعوة إلى ذلك الممثل للمشاركة في المناقشة، دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد غاسبار مارتينز (أنغولا) مقعداً على طاولة المجلس.

**السيد وليامسون** (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نعرب عن تقديرنا للعمل الممتاز الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في أنغولا، من حيث تنسيق هذه المساعدات والاستجابة للاحتياجات المربكة. ومن دواعي سرور الولايات المتحدة أن تعمل بالتضافر مع المكتب في الاستجابة النشطة للأزمة الإنسانية التي ألمت بأنغولا. وقد سلمت الولايات المتحدة بالفعل أو التزمت بتسليم ٠٠٠ ٩٧ طن متري من الأغذية وما قيمته مليونان من الدولارات من السلع غير الغذائية، التي يتم نقلها جواً إلى مناطق إيواء الأسر. وبذلك تصل قيمة المساعدة الإنسانية المقدمة من الولايات المتحدة لأنغولا في السنة المالية الحالية إلى ١٠٠ مليون دولار. ونحن ملتزمون بالعمل جنباً إلى جنب مع حكومة أنغولا وأجهزة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المانحة في التنسيق بين أولوياتنا وخطواتنا المقبلة، سواء في مجابهة الاحتياجات الإنسانية الفورية أو المسائل الأوسع نطاقاً، من قبيل إعادة توطين المشردين داخلياً والمحاربين السابقين واللاجئين العائدين.

ونتطلع إلى أن توفر حكومة أنغولا القيادة وذلك بالالتزام برفاه شعبها. فلا يسع المانحين توفير ما يكفي لسد جميع احتياجات أنغولا. ولكن أنغولا تختلف عن معظم البلدان الأخرى التي تواجه أزمات إنسانية حادة في الجنوب الأفريقي لأنها تنعم بالموارد اللازمة لرعاية مواطنيها. ونحث أنغولا على الإسراع بتوجيه موارد كبيرة لسد احتياجات الإغاثة الداخلية بينما يواصل المجتمع الدولي مد يد المساعدة إليها.

وختاماً، اسمحوا لي بالتطرق في إيجاز إلى الدينامية السياسية الهامة لأن لها تأثيراً هائلاً على المعونة الإنسانية، كما بيّن منسق المعونة الإنسانية الطارئة السيد أوشيما، وكما يتضح من المسائل التي أثارها المتكلمون السابقون. وقد حدث تحول لافت للأنظار في شهر شباط/فبراير، تكيفت معه حكومة أنغولا. ولكننا ما زلنا نترقب تقرير الأمين العام، الذي يوصي فيه بالاستراتيجية التي يتعين أن تتخذها الأمم المتحدة. وسواء كان الأمر يتعلق بتطهير الألغام، أو التعامل مع محاربي يونيتا السابقين وأسرهم، أو ما إلى ذلك، فلن يؤدي التأخير إلا لإيذاء السكان في أنغولا. ونتطلع بمزيد الترقب إلى أن تطلعنا الأمانة العامة على رؤيتها حتى يمكن مد يد العون لمن يستحقونها من الأشخاص الذين يتعرضون للمعاناة.

**السيد مقداد** (الجمهورية العربية السورية): في البداية، يسرني أن أعبر عن الشكر والتقدير للسيد كنزو أوشيما على إحاطته الشاملة والغنية بمعلوماتها، وبشكل خاص على التوصيات والملاحظات المحددة التي وردت في هذا التقرير.

إن التطورات المتعلقة بالعملية السياسية في أنغولا تبشر بنتائج إيجابية، ونعتقد أن ذلك يعود بشكل أساسي إلى

الجهود المخلصة التي تبذلها الحكومة الأنغولية لإعادة السلم والاستقرار إلى هذا البلد الذي نعتقد أنه عانى طويلا.

إن إعادة عدد كبير من اللاجئين قد يصل إلى حوالي ٠٠٠ ١٠ لاجئ خلال الأشهر القليلة الماضية، والخطط الجارية لإعادة المزيد من آلاف اللاجئين، يستحق كل الدعم والعناية والمتابعة من المجتمع الدولي. كما أن عملية نزع الألغام التي ترعاها الحكومة، وهي عملية مكلفة كما يعرف الجميع، يجب أن تحظى أيضا بدعم واسع من المجتمع الدولي. ونعتقد أن الاستثمار في إعادة الهدوء والسلام إلى أنغولا سينعكس إيجابيا على العملية السلمية الجارية وعلى المنطقة بشكل عام.

لقد أثار اهتمامنا بشكل أساسي ما أشار إليه السيد أوشيما في ص ٩ من الإحاطة المقدمة إلينا بشكل مكتوب، خاصة عندما أشار إلى بعض الإجراءات التي يتوقع أن تقوم بها الحكومة الأنغولية. ونعتقد أن ثلاثا من هذه التوجهات تعكس جوانب اقتصادية، وتحتاج بشكل أساسي- كما ذكرنا سابقا – إلى مزيد من الدعم من الأسرة الدولية للقيام بذلك. فعمليات إصلاح الطرق وإلغاء الرسوم على بعض البضائع، حتى ولو كانت مقدمة من منظمات إنسانية، إضافة إلى تسريع عملية المراقبة الجمركية، كلها تحتاج إلى إمكانيات، وهي مرتبطة حتما بالدعم الدولي الذي يجب أن يقدم إلى البلد كي يتمكن من القيام بذلك.

هناك ملاحظة رابعة تتعلق بتسهيل متطلبات الحصول على تأشيرة الدخول للمنظمات الدولية. ونعتقد أن الحكومة الأنغولية تقدر أن من مصلحتها القيام بذلك. لكن، هل نوقشت هذه الجوانب الأربعة مباشرة مع الحكومة الأنغولية؟ وماذا كان رد الفعل لدى الحكومة الأنغولية على هذه الجوانب؟

مرة أخرى، نشكر السيد أوشيما، وخاصة على رحلته التي تمت في ظروف نعرف جميعا أنها صعبة، ونقدر بشكل عام كل الجهود التي تقوم بها إدارته في تقديم الدعم لكافة الشعوب التي تمر بمراحل حرجة في حياتها وتطورها.

**السيد دوتريو** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): نحن نتفق مع كل ما ورد في الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد أوشيما. وقد أرسلت حكومة بلادي أيضا بعثة إنسانية إلى أنغولا في نفس الوقت الذي زار فيه السيد أوشيما هذا البلد تقريبا، ونتفق معه فيما خلص إليه من استنتاجات.

ولا يزال الوضع الإنساني مصدرا للقلق رغم الآمال التي أثارتها عملية السلام الجارية. ولذا، لا بد أن تستمر جهود المجتمع الدولي، لكن كما قال السيد أوشيما، لا بد أن يتم ذلك في شراكة وثيقة مع السلطات الأنغولية، التي يجب أن تلتزم بالعمل من أجل مساعدة السكان الأنغوليين.

وقد قررت بلادي مضاعفة مساهمتنا في برنامج الأغذية العالمي، الذي يُعتَرف على نطاق واسع بفضل أنشطته في أنغولا. وسنساعد أيضا في تزويد مرافق الرعاية الصحية بالمعدات فضلا عن المساعدة في التحاق الأطفال بشكل مؤقت بالمدارس في منطقة سامبو، وهي الأكثر ازدحاما وعزلة في منطقة استقبال جيش يونيتا في إقليم وامبو.

وكما ذكر السيد أوشيما والمتكلمون الآخرون، ما زالت هناك مشكلة خطيرة تتمثل في إعادة توطين ٤ ملايين من المشردين داخليا. ونلاحظ، كما ذكر السيد أوشيما أن الحكومة الأنغولية ويونيتا قررتا العمل معا من أجل السلام، وينبغي أن ييسر ذلك القرار عملية إعادة توطين المشردين داخليا.

وستقدم فرنسا أيضا مليوني يورو دعما لمشاريع متكاملة في تلك المنطقة، لا سيما في منطقتي وامبو ومالانجي.

وسيقوم وزير خارجية فرنسا بزيارة منطقة وامبو في نهاية الأسبوع المقبل، في إطار زيارة رسمية سيقوم بها إلى أنغولا.

وشأننا شأن وفود أخرى، نتطلع باهتمام إلى التقرير المقبل الذي سيقدمه الأمين العام، انطلاقا من خبرة السيد غمباري، بالنسبة لدور الأمم المتحدة في دعم عملية السلام والعمل على استمرارها.

**السيد أوكاسيونيس** (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): يشعر وفدي بالامتنان للسيد أوشيما على الإحاطة الإعلامية التي قدمها في جلسة المجلس هذه.

وصورة الحالة الإنسانية في أنغولا، التي وصفها لنا لا تزال تنطوي على بعض الجوانب المؤسفة. ونحن نأسف بشدة لمعاناة شعب أنغولا، ونتشاطر معه الأمل في مستقبل أفضل. ونقدر كثيرا تلك الجهود المخلصة التي تبذلها المنظمات الإنسانية العاملة هناك، بما في ذلك المنظمات التابعة للأمم المتحدة، والتي تسعى جاهدة من أجل المساعدة في إعادة بناء حياة الأفراد والأسر والبلد برمته.

وبعد أن استمعنا إلى بيان ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يتضح لنا، في هذه المرحلة الخاصة من مراحل عودة السلام إلى أنغولا، أن الاحتياجات الإنسانية للشعب الأنغولي قد تزايدت بشكل كبير. وهذه الاحتياجات كانت دائما كبيرة، لكن ظروف الحرب كانت تحول دائما دون تحديد المجتمع الدولي للحجم الحقيقي لهذه الاحتياجات. وحتى اليوم لا يمكن تقييم تلك الاحتياجات على وجه الدقة، لأن الأراضي المزروعة بالألغام والطرق المدمرة تجعل من المتعذر تقييم الوضع بشكل كامل.

ومع ذلك، يرى وفدي، وكما لاحظ السيد أوشيما، أن الفرصة قد سنحت للمجتمع الدولي الآن كي يبين لأنغولا وبقية العالم ما هي عوائد السلام وفوائده. ويبدو لنا أن مجلس الأمن مسؤول عن مهمة أساسية للتركيز على هذا الجانب المهم، ونثق بأن الأمم المتحدة ستواصل توفير وجود إنساني في هذا البلد.

ونعتقد أن الاحتياجات الملحة للمشردين داخليا تتطلب تجهيز مراكز استقبال هؤلاء الأشخاص على الفور، وإعادة الأسر إلى ديارها وتمكينها من بدء حياة قابلة للبقاء اقتصاديا. ويتعين بذل الجهود لا من حيث تدبير الموارد المالية فحسب، بل وفي مجالات حقوق الإنسان والإدارة العامة والاتفاقات السياسية وضمانات الأمن من جانب الحكومة الأنغولية.

وربما كنا نواجه في أنغولا وضعا أكثر تشجيعا من أوضاع أخرى عالجناها هنا في المجلس. فثمة حكومة عبرت عن استعدادها للقيام بالإصلاحات المطلوبة، إلى جانب أن لديها موارد محتملة لتحسين مستويات معيشة السكان. وبينما ندعو إلى استجابة سخية للبلدان المانحة بغية الوفاء باحتياجات أنغولا، يثق وفدي بأن حكومة أنغولا ستفي بما يتوقعه منها المجتمع الدولي في هذا الصدد.

إن المآسي الإنسانية مثل تلك التي تعاني منها أنغولا يجب ألاّ تتكرر في أي مكان آخر من العالم.

**السيدة آرثي دي جانيت** (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): تقدر المكسيك المعلومات التي قدمها لنا السيد كنزو أوشيما بشأن الحالة الإنسانية في أنغولا. ونود أن نعرب عن تقديرنا العظيم لموظفي وكالات الأمم المتحدة الإنسانية العاملين لمساعدة سكان ذلك البلد. كما نعرب عن تقديرنا أيضا لمنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية العاملة في هذا المجال، وأيضا في النهوض بحقوق الإنسان في أنغولا.

وتعتقد المكسيك أن الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للسكان الأنغوليين هي أعظم تحدٍ تواجهه حكومة وشعب أنغولا في المرحلة الراهنة من بناء السلام والمصالحة

الوطنية، مما يتطلب الدعم الحاسم من المجتمع الدولي والمنظمات المتعددة الأطراف، والأمم المتحدة بشكل أساسي.

وبالنظر إلى المعلومات التي قدمها لنا صباح اليوم السيد أوشيما، والمعلومات الأخرى التي تلقيناها من مختلف الوكالات والمنظمات، ندرك حجم المشكلة التي تواجهها أنغولا فيما يتعلق بعودة اللاجئين وإعادة توطين المشردين. ونود أن نسأل السيد أوشيما عما إذا كانت قواعد وأحكام إعادة توطين المشردين تطبق في تلك الأنشطة. أي، هل تبذل حاليا جهود لضمان أن تتم العودة وإعادة التوطين اختياريا، مع توفير الأرض، والأدوات، والبذور والبنيات الأساسية المادية والاجتماعية؟ ونحن نعرب عن هذا القلق لأن بعض المشردين الذين يعيشون في كويتو، عاصمة إقليم بيي كانوا، وفقا لمعلومات من بعض المنظمات، يعادون قسرا إلى مواطنهم، في الوقت الذي لا تتوفر فيه هناك الظروف الأساسية اللازمة للمعيشة. ومع أن حالة كويتو حالة منعزلة، بعيدة عن سياسات الحكومة، فإنها تعكس مخاطر العودة السابقة لأوانها والتلقائية.

ونود أيضا أن نعرف ما إذا كان بوسع السيد أوشيما أن يؤكد المعلومات المتعلقة بعدد اللاجئين الذين سيعودون من زامبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وناميبيا هذا العام والعام الذي يليه. إن لدينا رقما يقدر بحوالي ٤٧٠ ٠٠٠ لاجئ سيعودون إلى أنغولا. فإذا كان هذا صحيحا، عندئذ، نود أن نعرف ما إذا كانت الأمم المتحدة تقوم، وفقا لما صدر عن وكالات مختلفة في الميدان، بتنفيذ الخطط الضرورية لضمان تنفيذ عملية العودة وإعادة التوطين في مناطق آمنة مع توفر الحد الأدنى من الخدمات الأساسية لضمان بقاء اللاجئين.

ونود أن نعرف أيضا ما إذا كانت الأمم المتحدة لديها أية معلومات محددة أخرى تتعلق بعدد الأشخاص الذين يتطلبون إمدادات من برنامج الأغذية العالمي لمعيشتهم هذا العام. ووفقا للمعلومات التي تلقيناها، يبدو أنه سيكون هناك ما بين مليون واحد ومليون ونصف مليون شخص سيعتمدون على تلك الإمدادات. وفي هذا السياق، نود أن نعرف ما إذا كانت هناك برامج خاصة لرعاية الذين يعانون من سوء التغذية، وبخاصة برامج العناية بالأطفال، لأنه، وفقا للمعلومات التي تلقيناها، يعاني حوالي ٣٠ في المائة من الأطفال من سكان أنغولا من سوء التغذية.

ويود الوفد المكسيكي أيضا أن يردد الشعور بالارتياح الذي أعربت عنه وفود أخرى هذا الصباح فيما يتعلق بقرار الحكومة الأنغولية بالتصديق على اتفاقية أوتاوا الخاصة بالحظر التام للألغام المضادة للأفراد. وفي حالة أنغولا، نحن نعي الجهود الهائلة التي لا تزال مطلوبة، والتي ينبغي أن يشارك فيها المجتمع الدولي والمجتمع المانح: فبغير برنامج كافٍ لإزالة الألغام، وبخاصة من أجل البنية الأساسية للنقل، سيتعرض أي جهد يبذل في مناطق الزراعة، والمستوطنات البشرية أو إعادة البناء الوطني للخطر إلى حد كبير.

أخيرا، يود الوفد المكسيكي أن يطرح سؤالا على السيد أوشيما، أو ربما على ممثل أنغولا. إننا نفهم أن الجمعية الوطنية لأنغولا تنظر هذا الأسبوع في الميزانية الجديدة للحكومة. وتود المكسيك أن تعرف ما إذا كانت ستُعطى الأولوية في إعادة تخطيط الميزانية الجديدة، لبرامج المساعدة الاجتماعية والإنسانية.

**السيد تافروف** (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أشكر السيد أوشيما على الإحاطة الإعلامية المفيدة جدا، التي تتوافق مع النتائج التي توصلت إليها بلغاريا بشأن

الحالة الإنسانية في أنغولا، وهي لا تزال مثيرة للانزعاج بالرغم من التقدم في العملية السياسية التي تدعو إلى التفاؤل.

ولا أريد أن أكرر التعليقات التي أبداها آخرون، لكني أريد أن أؤكد على أهمية مشكلة إزالة الألغام في أنغولا، التي تبدو لنا أساسية قبل التصدي لسائر المشاكل.

لقد ذكر السيد أوشيما في إحاطته الإعلامية بعض الخطوات التي اتخذتها الحكومة الأنغولية، التي تبذل قصارى جهدها للاستجابة لاحتياجات السكان، ولتيسير عمل الأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية. وهنا، أود أن أشكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي بشكل خاص، وأيضا عددا كبيرا من المنظمات الإنسانية الدولية الأخرى التي تقوم بعمل بارز في أنغولا.

أولا، فيما يتعلق بالبنية الأساسية، التي لا تزال مدمرة إلى حد كبير نتيجة سنوات الحرب، أتساءل عما إذا كان بوسع السيد أوشيما أن يقول شيئا عن المشروعات الهامة لتوصيل المساعدة الإنسانية، التي يمكن فيها تشجيع الحكومة الأنغولية على تقديم المساعدة من أجل تحقيق تقدم سريع. وأنا أتساءل عما إذا كانت الأمم المتحدة تعمل مع الحكومة الأنغولية لمساعدتها على إدارة علاقاتها إدارة أفضل مع المنظمات الإنسانية الدولية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالتخليص الجمركي للإمدادات الإنسانية وتبسيط متطلبات منح التأشيرات.

**السيد جانغ ييشان** (الصين) (تكلم بالصينية): أولا، أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد كيترو أوشيما، على إحاطته الإعلامية. وإن الحالة الإنسانية في أنغولا، كما قال، خطيرة جدا.

فنتيجة لسنوات عديدة من الحرب والقلاقل، شرد حوالي ثلث السكان: وهؤلاء الناس الذين يبلغ عددهم أربعة ملايين في حاجة ماسة للمساعدة من المجتمع الدولي. وبالتالي، هناك ٤ ملايين مشرد ومليونان آخران من الناس في حاجة ماسة إلى المساعدة من المجتمع الدولي. ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لتقديم المساعدة إلى الشعب الأنغولي.

ومن المشجع أن بناء السلام في فترة ما بعد انتهاء الصراع يمضي في مساره؛ والحالة العامة في أنغولا تتطور تطورا إيجابيا وآفاق السلام تبدو طيبة. وحتى يتعزز السلام في أنغولا، يجب على المجتمع الدولي أن يساعد الحكومة على لأم جراح الحرب، وتحسين صورتها، وحل الصعوبات الاقتصادية ورفع مستوى معيشة الشعب.

**السيد نغوه نغوه** (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): سأدلي ببيان موجز. أنا أيضا أعرب عن الشكر للسيد أوشيما على إحاطته الإعلامية المفصّلة وعلى المعلومات المفيدة جدا التي قدّمها لنا على التو بشأن الحالة في أنغولا. ويفتح توقيع مذكرة التفاهم بين حكومة أنغولا واليونيتا صفحة جديدة في تاريخ هذا البلد، الذي أوذي بحرب طويلة يقتل فيها الأخ أخاه.

ولكن بالرغم من وقف الأعمال العدوانية، تواجه أنغولا حالة إنسانية جد مزعجة. ونهنئ الحكومة على جهودها في مواجهة هذه الحالة. ونهنئ أيضا مكتب منسق الشؤون الإنسانية ومنظمات إنسانية أخرى في الميدان على الأعمال التي يقومون بها. ويتطلب حجم احتياجات الشعب الأنغولي بالفعل أن تبذل الحكومة والمجتمع الدولي جهودا إضافية. ويرى وفدي أنه ينبغي إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لإعادة توطين المشردين داخليا، وإعادة تأهيل البنية التحتية وحالة الأطفال.

وثمة قضية أخرى ذكرها عدد من الوفود وهي قضية إزالة الألغام. وهي قضية بالغة الأهمية. وأطلب من السيد أوشيما أن يقدم لنا بعض المعلومات عن المشاريع الممكنة

لمعالجة قضية إزالة الألغام الأرضية وإصلاح الأراضي القابلة للزراعة. ونؤيد التوصيات التي قدّمها على التو في تقريره. وأسوة بالوفود الأخرى، نتوق إلى تلقي التقرير الذي سيقدم عقب الزيارة التي سيقوم بها السفير غامباري إلى أنغولا.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أقول كلمة موجزة بصفتي الوطنية للإعراب عن الشكر للسيد كنزو أوشيما. وأود أيضا أن أرحب بالممثل الدائم لأنغولا الجالس إلى الطاولة.

تهتم المملكة المتحدة إلى حد كبير بالمساهمة في تحسين الحالة الإنسانية في أنغولا. وقد بعثنا إلى هناك بفريق تابع لإدارة التنمية الدولية ليساعد في تأكيد أفكارنا لدى حكومة أنغولا بشأن تحديد مجالات المساعدة التي يجب أن تحظى بالأولوية. ويجري ذلك في ظل خلفية اتفاقنا التام معا على ضرورة تقاسم الأعباء على نحو أفضل أو أكثر إنصافا بشأن هذه القضية.

وأعتقد أنه تجدر الإشارة - وليس هذا من قبيل المخادعة - إلى أن القيمة الكاملة للنداء الموحّد، التي تبلغ ٢٣٣ مليون دولار، تساوي قيمة عائدات النفط التي تحصل عليها الحكومة الأنغولية في حوالي ثلاثة أسابيع. إن أنغولا ليست بلدا فقيرا. وهذه مسألة تتعلق بتنسيق الموارد المناسبة لتذهب إلى الأماكن المناسبة. ومن الأمور السارة للغاية أن تعمل حكومة أنغولا والأمم المتحدة معا على نحو وثيق.

ونوافق على نفس النقاط التي ذكرتها وفود أخرى بشأن المشردين داخليا. ونحن مسرورون للغاية لأن السيد فرانسيس دينغ يعمل الآن مع حكومة أنغولا من أجل اتخاذ الخطوة الهامة إلى الأمام وهي خطوة اعتماد الحكومة للمبادئ التوجيهية التي تنظم أحوال المشردين داخليا. وآمل أن تواصل الأمم المتحدة العمل بشأن تنفيذ تلك المبادئ التوجيهية. وآمل أن يبلغنا السيد أوشيما بأن الأمر سيكون كذلك.

وكذلك، فيما يتصل بالألغام الأرضية، هل ستعمل الحكومة الأنغولية مع وكالات إزالة الألغام التابعة للأمم المتحدة في البرنامج؟ ومرة أخرى، يتسم التعاون والاتفاق على الأولويات - تحت قيادة الحكومة الأنغولية - حسبما قال السيد أوشيما، بأهمية كبيرة.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس. وأعطي الكلمة مرة أخرى لوكيل الأمين العام ليردّ على الأسئلة والتعليقات التي طرحت.

**السيد أوشيما** (تكلم بالانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أشكر أعضاء المجلس على دعمهم، ولا سيما كلماتهم الطيبة والمشجعة التي قالوها عن العمل الذي يقوم به مكتبي، ووكالات الأمم المتحدة والشركاء والأوساط الإنسانية بصورة عامة التي تعمل بنشاط في أنغولا. لقد كانت تلك الكلمات مشجعة للغاية.

أعتقد أنه ربما يكون من الأفضل أن يرد ممثل أنغولا على بعض الأسئلة التي أثيرت. ولكني سأحاول أن أردّ عليها بقدر ما أتيح لي من مشاهدة وسماع الأشياء بعد أن كنت في الميدان.

أولا وقبل كل شيء، فيما يتعلق بمسألة الوصول إلى الأماكن، وحسبما ذكرت، قد تحسّنت بصورة عامة إمكانية الوصول إلى الأماكن. ولا يوجد شك في ذلك. لقد دأبت الحكومة على التعاون بشأن ضمان أقصى حد ممكن من إمكانية الوصول إلى السكان المحتاجين. أما فيما يتعلق بمناطق إيواء الأسر، فقد تمكّن العاملون في مجال الشؤون الإنسانية من الوصول إلى ٣١ منطقة من الـ ٣٥ أو الـ ٣٦ منطقة التي أنشأتها الحكومة عملا بمذكرة التفاهم. وفي تلك المناطق

يجري العمل حاليا في العمليات المتعددة القطاعات. وأعتقد أن هذا إنجاز رائع.

ولا تنشأ القيود على إمكانيات الوصل إلى حد كبير من حالة عدم الأمن بصورة عامة – بطبيعة الحال، هناك مشكلة عدم أمن – بقدر ما تنشأ من كثرة انتشار الألغام، التي أشار إليها ممثلون كثيرون في المجلس. فأنغولا في صدارة بلدان العالم التي زرعت فيها الألغام بكثرة مفرطة، وتوجد بها أعلى معدلات للإصابة بالألغام الأرضية بالنسبة إلى الفرد الواحد. والشيء الواضح هو أنه لا الحكومة ولا اليونيتا بحاجة إلى الألغام الأرضية في أنغولا في الوقت الحاضر. وحسبما ذكرت وفود كثيرة، يتعين تهنئة الحكومة على مصادقتها مؤخرا على اتفاقية أوتوا. والمشكلة تتمثل في أن أطرافا فاعلة مختلفة كثيرة هي التي زرعت الألغام في فترة مدتها ٣٠ سنة.

وهناك أيضا مشكلة تتعلق بالتنسيق مع الحكومة ويتعين إيجاد حل لها. وتقتضي الضرورة تعزيز التنسيق على صعيدي الوطن والمقاطعات، وتقديم الحكومة تمويلا إضافيا من الأمور التي تحظى بالترحيب. وتدعو الحاجة إلى إجراء حصر وطني شامل للألغام. وأعلم أن الولايات المتحدة قد خصصت مبلغ مليون دولار لإعداد دراسة عن أثر الألغام الأرضية ومن المقرر أن تبدأ هذه الدراسة في وقت متأخر من هذه السنة.

وفيما يتعلق بطلب التمويل الذي قدّمته وكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية، طلبنا في عملية النداء الموحّد لعام ٢٠٠٢ مبلغ ٦,٣ مليون دولار لمعالجة قضايا الألغام الأرضية ذات الصلة بالعمليات الإنسانية. ولكن لم نتلق أي مساهمات حتى الآن. وتفيد المنظمات غير الحكومية بصورة منفصلة عن وجود مشاكل تتعلق بالتمويل. وهذا مجال نحتاج فيه بوضوح إلى دعم عاجل من المجتمع الدولي لتوسيع نطاق عملية إزالة الألغام وإعادة توجيه الأنشطة الجارية حاليا نحو تثقيف السكان العائدين بشأن الأخطار التي تسببها الألغام. وهناك على الأقل ٧ مقاطعات، تشغل زهاء ٤٠ في المائة من مساحة المناطق الريفية، مزروعة بالألغام بشكل مكثف، مما يشكِّل في الحقيقة عقبة جد خطيرة تعترض تشجيع عودة المشردين وإعادة توطينهم.

وفيما يتعلق ببعض القضايا العملية التي أثرناها مع الحكومة، مثل إصلاح الطرق والجسور، والبنية التحتية، ومهابط الطائرات، وما إلى ذلك، فهذه قضايا أثارتها وكالات الأمم المتحدة مع الحكومة الأنغولية خلال السنوات الماضية. وسنواصل إثارتها حتى يتم بذل أكثر الجهود جدية لمعالجة هذه القضايا العملية جدا.

إن أنغولا بلد شاسع. والبنية التحتية عموما في حالة يرثى لها في العديد من أرجاء البلد. ولذلك يجري القيام بالكثير من العمليات الإنسانية عن طريق الجو، مما يكلِّف الكثير. وأظن أن ما تقارب نسبته ٦٠ في المائة من إيصال المساعدة الإنسانية يتم عن طريق الجو، ومن ثم فهي من أكبر العمليات الإنسانية وأكثرها تكلفة في العالم. ولذلك فإن إصلاح الطرق والجسور ومهابط الطائرات الأخرى، وبالأخصّ الطرق والجسور، ستكون له أهمية حاسمة من أجل إتاحة مزيد من الموارد لاقتناء السلع بالفعل بدلاً من إنفاق الموارد على تكاليف النقل الجوي.

وقد طرحت هذه المسائل مرة ثانية في اجتماعي مع الوزارات المعنية. وقدمنا إلى تلك الوزارات قائمة بالإصلاحات ذات الأولوية اللازمة في الهياكل الأساسية، وأظن أنهم أحاطوا علماً على نحو جيد بالشواغل التي تساورنا فضلاً عن الإصلاحات ذات الأولوية التي نود أن نراها تجري قريباً.

أما عن السؤال المتعلق ببرامج إعادة التوطين، فأظن أن ممثل أنغولا يمكنه الرد عليه بشكل أفضل.

وفيما يتعلق بتسريح الجنود المحاربين السابقين وإعادة توطينهم، نفهم أن الحكومة لديها خطة لإكمال تسريح زهاء ٠٠٠ ٨٠ جندي بحلول ٢٠ تموز/يوليه، وأن ٠٠٠ ٥ جندي منهم سيدمجون في القوات المسلحة الأنغولية. يضاف إلى ذلك أن الحكومة الأنغولية قد طلبت إلى البنك الدولي وسائر الجهات المانحة إعداد برنامج للتسريح وإعادة الإدماج. ومن ثم فإن هذا إلى حد كبير قيد النظر، والحكومة عاكفة بشكل نشط على التخطيط له، وذلك بدعم من المنظمات الدولية كالبنك الدولي.

وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، تقدم المنظمة الدعم على النحو الذي تطلبه الحكومة. وقد طلبت الحكومة إلى المنظمة حتى الآن أن تساعد أسر المحاربين السابقين، وتتولى الأجهزة حالياً توفير المساعدة الطارئة في عدة مناطق لإيواء الأسر.

وفيما يتعلق بالإطار الزمني لإعادة التوطين، وجّهنا ذلك السؤال، ولكننا لم نتلق فكرة واضحة عن كيفية النظر داخل نطاق الحكومة في الإطار الزمني وتفاصيل إعادة توطين المشردين داخلياً. ولدي انطباع بأنه يجري الاضطلاع بعملية تخطيط نشط للغاية في هذا الصدد.

أما فيما يتعلق باللاجئين، فعدد السكان اللاجئين من أنغولا في البلدان المجاورة، كما سلفت الإشارة، يقل قليلاً عن نصف المليون. وعلى قدر علمي فإن الأوضاع غير مهيّأة بعد لعودة اللاجئين الطوعية المنظمة، بالرغم من أن عملية الإعادة الطوعية إلى الوطن قد بدأت فيما يبدو في بعض المواقع. وأفهم أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعد العدة لعودة اللاجئين من البلدان المجاورة إلى أنغولا.

والمبادئ التوجيهية التي اعتمدتها الحكومة الأنغولية للمشردين داخلياً في تشريعاتها الوطنية تستحق الإشادة، كما ذكرت، ولكن من المهم تنفيذها بهمة. وعلى قدر علمنا فإن الحكومة متعاونة مع أجهزة الأمم المتحدة، ولا سيما مع مكتبي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في تنفيذ هذه المبادئ، ليس فقط على الصعيد الوطني، وإنما أيضاً على الصعيد الإقليمي. ومن ثم فإن هناك عزماً على تنفيذها، ولكن من الواضح أن ما يلزم عمله أكثر بكثير، بالنظر إلى ضخامة المشاكل المعنية.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام على هذه الإيضاحات والإجابات المفيدة والشيقة.

وحين يقدم الأمين العام تقريره، الذي نتطلع إليه، ستتاح فرصة للمناقشة وللمزيد من توجيه الأسئلة وتبادل الآراء بشأن المسائل الإنسانية.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لأنغولا.

**السيد غاسبار مارتينز** (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أنقل إلى المجلس، وإليكم بصفة خاصة يا سيدي الرئيس، تقديرنا الكبير لعقدكم هذا الاجتماع، الذي كان المفروض أن يصبح إحاطة إعلامية مشتركة تشمل استعراضاً لتقرير الأمين العام. وقد تسبب في وصولي متأخراً بعض الشيء أن أنغولا قد أصبحت موضوعاً هاماً لدى الأمم المتحدة على هذا النحو، إذ كنت في القاعة المجاورة أدلي ببيان أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي كان أيضاً يناقش مسألة أنغولا وذات المسألة التي طرحها السيد أوشيما على المجلس، وهي الحالة الإنسانية.

وأود أولاً أن أطمئن المجلس إلى أن حكومة أنغولا ستأخذ على محمل الجد التوصيات الواردة في إحاطة السيد أوشيما الإعلامية. ويذكر المجلس أنه كان قد أوصى منذ

بضعة شهور فقط بأن يزور السيد أوشيما أنغولا، وذلك في شهر آذار/مارس، حين نظر في الحالة الإنسانية البالغة الخطورة قبل التطورات الجديدة في أنغولا. ومع توقيع مذكرة التفاهم واتفاق السلام في نيسان/أبريل، شهدنا نشوء حالة مختلفة في أنغولا، يتم فيها تعزيز عملية السلام، وتنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس منذ سنين. ولعلي أقول إن مما يطمئننا كثيراً أننا سنشهد أيضاً في القريب العاجل شكلاً جديداً لوجود الأمم المتحدة في أنغولا. وأرجو أن يمثل ذلك لنا طريقاً للشروع في النظر في المسائل المتعلقة بتعمير البلد وتوطيد دعائم السلام.

وفيما يتعلق ببعض النقاط التي أثيرت، بما فيها اقتسام الأعباء، زادت حكومة أنغولا طيلة السنتين الماضيتين الحصة المخصصة للإنفاق على البرامج الاجتماعية في الميزانية. وذلك اتجاه يجب أيضاً تعزيزه. وكما أشار الرئيس بصفته ممثلاً للمملكة المتحدة، فإن ما تبلغ قيمته إيرادات أنغولا من النفط في مدة تتراوح بين أسبوعين وثلاثة أسابيع يكفي لتغطية ما سيُطلب في النداء التي سيوجه قريباً.

ولعل من اللازم أن ننظر إلى هذه المؤشرات من منظور مختلف. فهذه حالة آخذة في التطور. هذه الحالة التي أصبحت تستدعي لدرجة كبيرة المزيد من الرد السليم من جانب المجتمع الدولي. وقريبا جدا مع نهاية شهر تموز/يوليه آمل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يشرع في توجيه نداء جديد. واستجابة إلى ذلك النداء نود من المجتمع الدولي أن ينظر إلى أنغولا بصورة مختلفة، ليس بوصفه بلدا ''غنيا'' موارده لا تكفي إلا لمدة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع مما هو مطلوب، لكنه بلد مستعد لمواصلة زيادة نصيبه في توفير الخدمات.

اسمحوا لي أن أقول إن أنغولا قد تكون من بين البلدان التي يبدو فيها تقديم الخدمات أكثر تكلفة بسبب الحاجة إلى توفير الخدمات جوا. وأحد البرامج الرئيسية قد اعتُمد فورا ويجري حاليا تنفيذه ويشمل إقامة جسر، ويجري إصلاح أحد الطرق ومطار. وتلك هي الحالة لأنه في بعض الأماكن لا يمكن للمرء أن يستخدم الطرق البرية بسبب الحاجة إلى إزالة الألغام بطريقة أكثر تنسيقا وأقوى. ونحن مصممون على القيام بذلك تماما.

أود أن أشكر المجلس على ما أعرب عنه بشأن تصديق أنغولا على اتفاقية أوتاوا. مرة أخرى، هذا يبيِّن الاتجاه الذي يدل على أننا مصممون على دراسة حالة حقول الألغام وسوف نتصدى لذلك مع المجتمع الدولي بدلا من الاستمرار كما كان عليه الحال في الماضي.

ومرة أخرى أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس على عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر السيد أوشيما على إحاطته الإعلامية أمام المجلس. أما فيما يتعلق بالتوصيات التي طرحت توا فبوسع المجلس أن يعوِّل على دعم حكومتي الكامل والمصمم.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر الممثل الدائم لأنغولا على ملاحظته. ونتطلع قُدما إلى تعزيز التعاون بين حكومة أنغولا والأمم المتحدة بشأن المسائل التي سنبحثها هذا الصباح.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.